

١٦٤/٤٨ - متابعة تقرير لجنة الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٥/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي أعربت فيه عن إدراكها لما للتقرير المعنون "التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب"^(١٥) من أهمية في التصدي للقضايا التي تهم الجنوب في التسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والتعاون الإقليمي والتكامل فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التطورات في تنفيذ توصيات تقرير لجنة الجنوب^(١٦) الذي اقترح فيه اتباع نهج شامل في تناول المسائل المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب،

وإذ ترحب بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوزيعه نسخاً من تقرير لجنة الجنوب في البلدان النامية،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار ما تضمنه التقرير من مناقشات واستنتاجات لدى وضع برنامج للتنمية؛

٢ - ترى أن إجراء استعراض وتحليل شاملين ومنهجين للتعاون بين الجنوب والجنوب على مستوى العالم أمر لازم لحفز المناقشات واتخاذ القرارات والإجراءات، حسب مقتضى الحال، على المستوى الحكومي الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتشجيع ذلك التعاون في مناطق الجنوب وفيما بينها وعلى الصعيد العالمي؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً بعنوان "حالة التعاون بين الجنوب والجنوب"، يتضمن بيانات ومؤشرات كمية بشأن جميع جوانب التعاون بين الجنوب والجنوب، وأن يعد هذا التقرير بمساعدة من جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٤ - تطلب إلى جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها، ولاسيما اللجان الإقليمية

والمنظمات دون الإقليمية، تقديم مواد تحليلية ومواد مستندة إلى التجربة العملية من أجل إعداد التقرير؛

٥ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريره عن حالة التعاون بين الجنوب والجنوب إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، على أن تقرر الجمعية العامة في ذلك الوقت ما إذا كان يلزم إعداد تقارير أخرى بشأن هذه المسألة.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٦٥/٤٨ - تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد صلاحية الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية، التي اعتمدها الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة، لا سيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١٧)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(١٨)، وإعلان الحق في التنمية^(١٩)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٢٠)، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٢١)، والتزام كرتاخينا^(٢٢)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢٣)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢٤)، التي تمثل إطاراً شاملاً لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية،

وإذ تلاحظ العمل الجاري الذي يضطلع به الأمين العام لإعداد تقرير يتعلق ببرنامج للتنمية، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تدرك الاتجاهات نحو التعاون والتكامل الإقليميين، والاعتماد المتبادل بين الدول والطابع العالمي للمسائل والمشاكل الاقتصادية،

وإذ هي مقتنعة بأن السلم والأمن والرخاء في العالم لا يمكن تحقيقها بشكل كامل في غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية.

على النحو الذي أرسى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تيسير إجراء ذلك الحوار:

٢ - تؤكد من جديد كذلك أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي إبراز قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تحليلا وتوصيات محددة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز ذلك الحوار، بما يعكس العمل الجاري بشأن برنامج للتنمية، مع مراعاة التقدم المحرز في الوفاء بالالتزام المشار إليه في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٦٦/٤٨ - برنامج للتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

واقترعا منها بضرورة وضع إطار لتعزيز توافق الآراء الدولي في ميدان التنمية،

والتزاما منها بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وإدراكا منها، في هذا الصدد، للحاجة إلى تنشيط دور الأمم المتحدة في زيادة وتشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول بشأن برنامج للتنمية،

وإذ ترحب باعتماد الأمين العام إصدار التقرير المطلوب في قرارها ١٨١/٤٧ في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤،

١ - تحيط علما مع التقدير بالمذكرة المقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ (١٩٩٤)؛

وإذ تضع في اعتبارها الترابط بين المشاكل الاقتصادية وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وإذ تدرك أن من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي الإسراع بالتنمية، والقضاء على الفقر، وضرورة معالجة التفاوتات بين البلدان، وتحقيق تعاون وشراكة اقتصاديين دوليين حقيقيين من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي وضع قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به الأمين العام في تشجيع جميع البلدان على الدخول في حوار بناء للنهوض بالتنمية، وفي تيسير ما تبذله من جهود في هذا الصدد،

وإذ هي مقتنعة بأن الالتزام بالتعاون والشراكة من أجل التنمية، الذي أخذ يظهر في عدد من المحافل في السنوات الأخيرة، يشكل أساسا جيدا يمكن الانطلاق منه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو الالتزام الذي أعرب عنه بوضوح في العديد من الوثائق، لاسيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وإعلان الحق في التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، والالتزام كرتاخينا، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١،

وإذ هي مقتنعة أيضا بأهمية استمرار الاستفادة من روح التعاون والشراكة من أجل التنمية عن طريق الحوار البناء بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية المستدامة،

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الحوار والشراكة البناءين بغية زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن ذلك الحوار يجب النهوض به استجابة للحتميات التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة